فايننشال تايمز تشكك بمصداقية تعهدات ابن سلمان في خطابه عن "المبادرة الخضراء" ومدى إمكانية تنفيذها على أرض الواقع.

التغيير

شككت صحيفة "Times Financial" الأمريكية بمصداقية تعهدات ابن سلمان في خطابه عن "المبادرة الخضراء" ومدى إمكانية تنفيذها على أرض الواقع، لأن المملكة تحرق حوالي مليون برميل من النفط يومياً لتزويد نظام الكهرباء بالوقود، مع عدم تقدم مشاريع الطاقة البديلة.

وقالت الصحيفة الأمريكية في تقريرها أنه عندما أعلن محمد بن سلمان عن "المبادرة الخضراء" للمملكة هذا العام ، فعل ذلك بطريقة مخادعة ومثيرة للإعجاب، ووعد بأن 50٪ من توليد الطاقة في المملكة بحلول عام 2030 ستعمل بالطاقة المتجددة ، بينما 50٪ الباقية ستعمل بالغاز. كما ستزرع الرياض 10 مليارات شجرة في الأراضي الصحراوية في العقود المقبلة.

وقال الأمير عندما كشف النقاب عن الخطة في مارس "بصفتنا منتجاً عالمياً رائداً للنفط ، فإننا ندرك تماماً نصيبنا من المسؤولية لدفع المعركة ضد أزمة المناخ". ومثل دورنا الرائد في استقرار أسواق الطاقة خلال عصر النفط والغاز ، سنعمل على قيادة العصر الأخضر القادم. "

ولكن كما هو الحال مع العديد من خطط الأمير، يشك المشككون في ما إذا كان خطابه مصحوباً بعمل ملموس على الأرض. تحرق المملكة حوالي مليون برميل من المكافئ النفطي يومياً لتعزيز نظام الطاقة ، وهو رقم يرتفع بشكل حاد في أشهر الصيف الحارقة عندما يعتمد المواطنين على مكيفات الهواء للبقاء في جو بارد.

تعتبر منظمة تعقب العمل المناخي ، وهي مجموعة بحثية مستقلة ، أن التزامات المملكة بشأن المناخ "غير كافية على الإطلاق" ، مشيرة إلى الافتقار إلى سياسات أو بيانات واضحة حول انبعاثاتها.

تقول ميا مويسيو ، المحللة في معهد NewClimate ، الذي يساعد في جمع بيانات تعقب العمل المناخي: "ليس من الواضح تماماً كيف يريدون تحقيق [أهداف المناخ] هذه، فهي ليست شفافة للغاية على الإطلاق". "أنا حريصة للغاية على تصريحات [المملكة]. . . لا يوجد سبب يمنع حدوث ذلك في المملكة لكن هناك الكثير من الجمود. "

قالت الرياض في خطتها لخفض الانبعاثات لعام 2015 إنها ستخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بمقدار 130 مليون طن بحلول عام 2030 ، لكنها لم تحدد كيف ستفعل ذلك.

أثناء المفاوضات مع العلماء ، اعترض المسؤولون على بعض الصيغ في تقرير المناخ المهم للأمم المتحدة لهذا الشهر، وفقاً للعديد من الأشخاص المشاركين في المناقشات، أرادوا استبدال الإشارات إلى "انبعاثات الكربون" بـ "انبعاثات غازات الاحتباس الحراري".

كما طلبت الرياض دون جدوى إزالة مصطلح "صافي الصفر" من أجزاء مختلفة من ملخص التقرير لأنه كان "توجيهياً للسياسة" ، وفقًا للمعهد الدولي للتنمية المستدامة.

يصر المسؤولون على أن الحكومة ملتزمة باتخاذ إجراءات ، مستشهدين باعتراضات الرياض على استخدام انبعاثات الكربون في قسم من تقرير الأمم المتحدة يتعلق بحججهم بأننا نلبي أهداف باريس المناخية ، بما في ذلك صافي الصفر ، يجب أن تصل إلى غازات الاحتباس الحراري وليس فقط ثاني أكسيد الكربون ".

قال مسؤولون إن المملكة ، التي بنيت على الهيدروكربونات ، قطعت أشواطا كبيرة منذ إدراج تغير المناخ على الأجندة الوطنية في 2015 ، حيث وعد الأمير محمد بتخفيف إدمان الاقتصاد على النفط.

قال مسؤول كبير لصحيفة فايننشيال تايمز: "نحن الآن مرتاحون أكثر ، ثم كانت لدينا علامة استفهام كبيرة للغاية". "لكن التقدم الذي أحرزناه منذ ذلك الحين كان مذهلاً".

قبل ثلاث سنوات ، في خطوة حساسة سياسياً ، ضاعفت الرياض أسعار البنزين ورفعت الرسوم الجمركية جزئياً لزيادة الإيرادات. كما أصدرت العديد من التصريحات حول مشاريع الطاقة المتجددة ، بما في ذلك خطط طموحة للغاية لإنشاء أول مدينة خالية من الكربون في العالم ، Line The ، والتي من المفترض أن تعمل بالهيدروجين ، في مشروع نيوم العملاق للأمير محمد.

وفي عام 2018 ، أعلنت عن مشروع مشترك بقيمة 200 مليار دولار مع شركة SoftBank اليابانية لتطوير أكبر مشروع للطاقة الشمسية في العالم. لكن بعد أشهر من الإعلان ، اضطر صندوق الاستثمارات العامة ، برئاسة الأمير ، إلى إصدار بيان ينفي تعليق المشروع. في السنوات الثلاث التي تلت ذلك ، لم تكن هناك تفاصيل حول التقدم المحرز.

لم يستجب صندوق الاستثمارات العامة ، الذي استثمر 40 مليار دولار في صندوق رؤية SoftBank التابع لـ للتعليق لطلب ، محمد الأمير تطوير خطط إدارة يتولى والذي SoftBank.

لكن من المتوقع أن يشرف الصندوق على 70 في المائة من مشاريع الطاقة المتجددة في المملكة المستهدفة في خطة التنمية للمملكة لعام 2030.

هذا الشهر ، أعلنت أكوا باور ، وهي شركة مرافق بنسبة 50 في المائة مملوكة لصندوق الاستثمارات العامة ، عن الإغلاق المالي بمبلغ 3.4 مليار ريال (دولار أمريكي). 907 مليون) مشروع للطاقة الشمسية بسدير والمتوقع أن يولد 1.5 جيجاوات من الكهرباء. يستثمر صندوق الاستثمارات العامة أيضاً في صندوق الأمريكي الخزانة وزير ، بولسون هانك برئاسة ، دولار مليار 5.4 بقيمة TPG Rise Climate Fund السابق.

قال مسؤولون إن هناك حالياً 300 ميجاوات من الطاقة الشمسية المركبة ، مضيفين أن الرياض تطور 13 مشروعاً ستزيدها إلى 5 جيجاوات بحلول عام 2024.

لكن تيم باكلي ، مدير دراسات تمويل الطاقة ، أستراليا / جنوب آسيا ، في معهد اقتصاديات الطاقة والتحليل المالي ، قال إن طبيعة التوقف عن البدء للمشاريع قد ردعت المستثمرين المحتملين.

وأضاف ساخراً: "لقد أعلنوا عن أكبر مشروع للطاقة الشمسية في العالم منذ ثلاث إلى أربع سنوات، ولم يأتِ منه شيء".

لكنه أضاف أن الأراضي الصحراوية الشاسعة والمناخ الدافئ للمملكة يعني أن لديها موارد توفر لها القدرة على أن تصبح عاصمة الطاقة الشمسية للعالم ، حيث كانت عاصمة النفط في العالم".

قال المسؤولون الحكوميون إنهم يخططون أيضاً لالتقاط الانبعاثات الناتجة عن إنتاج الهيدروكربون - وهو حجم أصغر بكثير من ذلك الناتج عند حرق الوقود - باستخدام استخدام وتخزين الكربون (CCUS) وتسجيل الهواء المباشر (DAC).

قال مسؤولون في المملكة إن كل من شركة النفط الحكومية أرامكو ومجموعة البتروكيماويات سابك تطوران برامج في المنطقة.

"نحن ندرك أننا بحاجة إلى تجاوز مصادر الطاقة المتجددة ، إلى ما هو أبعد من الكهرباء ، للتأكد من أن CCUS و DAC في متناول اليد ؛ وقال المسؤول الكبير: "يصبح الهيدروجين وقوداً نظيفاً يتعين تحديده [و] ندرك أنه يتعين علينا حتى العمل الجاد من أجل وقود الطائرات على جانب الوقود الإلكتروني".

وقال إنه مع التقنيات الهيدروكربونية النظيفة ، لا يوجد تعارض بين "استخدام الهيدروكربونات ومعالجة المناخ".

لا تزال المملكة تعتمد على النفط للحصول على الدخل والعملات الأجنبية. كما أنها تواجه التزامات مالية كبيرة لتمويل عدد كبير من المشاريع الضخمة التي تشكل جزءاً من خطط الأمير محمد لتنويع الاقتصاد.

يقول ريتشارد بلاك ، كبير الباحثين في وحدة الطاقة والمناخ: "الحقيقة هي أن (آل سعود) ليس لديهم حالياً حافز اقتصادي للابتعاد عن إنتاج الوقود الأحفوري".